البعثة الدائمة لمملكة البحرين

لدى الأمم المتحدة

نيويورك

كـلمة وفد مملكة البحرين

في اللجنة السادسة (القانونية)
الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

حول البند 109

المعنون

"التدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي"

==========

الأربعاء 4 أكتوبر 2017

ممثل مملكة البحرين في اللجنة
خـالد أحمد بني حـماد

السيد الرئيس،،

في البداية أود أن أتقدم لكم بجزيل التهنئة لانتخابكم رئيساً للجنة السادسة – القانونية - للدورة الثانية و السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً من صميم قلبي لكم و لأعضاء اللجنة التوفيق و السداد في عملهم.

السيد الرئيس،،

إن ظاهرة الإرهاب قد تفشت و استفحلت و أضحت تشكل تحدياً أمام المجتمع الدولي، نظراً للتداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية و الإجتماعية المترتبة عليها و الناتجه منها، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً تكثيف الجهود والتظافر والتعاون على كافة الأصعدة في سبيل محاربتها ودحرها من أجل أن تنعم البشرية بمستقبل أكثر أمناً وازدهاراً.

إن مملكة البحرين قد بذلت جهود كبيرة في محاربة الإرهاب، فالبحرين تقوم بالتنسيق الدائم والمساهمة الفاعلة مع المجتمع الدولي في كل ما من شأنه مكافحة الإرهاب وعمليات تمويله وتم تأكيد ذلك عبر إنضمامها للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية في هذا الشأن، مع العمل على إدراج التنظيمات الإرهابية على القوائم الدولية للإرهاب، حيث أعتمدت قائمة المنظمات الإرهابية المدرجة لديها مثل داعش والقاعدة وحزب الله و التنظيمات التي تتبعهم، من جانب آخر ، فإن وفد بلادي يتقدم إلى جمهورية العراق الشقيقة بالتهنئة على انجازها الذي يستحق الإشادة والدعم ، حيث تمكن هذا البلد الشقيق من تحرير مدينة الموصل وقضاء تلعفر من قبضة تنظيم داعش، بما توفر له من إمكانيات وعزيمة حكومته و تضحيات القوات العراقية وكذلك بدعم من التحالف الدولي لمحاربة داعش الذي تشارك فيه مملكة البحرين بفعالية .

السيد الرئيس،،

إن مملكة البحرين تؤمن وبشدة بأن تثبيت الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط والعالم ككل، يستوجب إرادة سياسية مشتركة وعملا جادا ومتكاملا من الجميع ضمن أسس ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، لنتصدى معا لأكبر تحد ي يواجه العالم وهو الإرهاب، والالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية وردع كل من يدعمه ويموله من دول وكيانات وأفراد ، لاسيما وأن الإرهاب الآن ، لا يقتصر على تنظيمات إرهابية يمكن محاربتها والقضاء عليها، وإنما أصبح أيضا أداة لدول تسعى إلى خلق الأزمات في الدول المستهدفة خدمة لمصالحها الخاصة، ما يجعلها شريكا ، وعاملا أصيلا في الجرم الإرهابي من عوامل زعزعة الأمن والسلم الدوليين.

وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لأمن واستقرار منطقتنا الحيوية الهامة فقد حرصت مملكة البحرين على إقامة شراكة استراتيجية مع محيطها وحلفائها، للعمل معا على ضمان الأمن في منطقة الخليج وتوفير الحماية لطرق الملاحة والتجارة العالمية ، ومكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط.

ولقد شكلت قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي انعقدت بالمملكة العربية السعودية في شهر مايو من هذا العام، وما نتج عنها من توقيع مذكرة تفاهم لتأسيس مركز لتجفيف منابع تمويل الإرهاب، و القمة العربية الإسلامية – الأمريكية، منعطفاً مهماً في الحرب ضد الإرهاب و بناء شراكة استراتيجية فاعله لمواجهة الفكر المتطرف.

السيد الرئيس،،

إن مملكة البحرين عضو في "مبادرة إسطنبول للتعاون" منذ العام 2004 وحتى الآن، وهي ملتزمة بالتطبيق الفاعل للقرارات الدولية ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب، وبالخصوص قرارات مجلس الأمن رقم 2253/1989/1267، حيث تحرص مملكة البحرين على تقديم تقاريرها الدورية التزاماً بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، والعمل على تطبيق إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي إعتمدته الجمعية العامة في 2006، وتوصيات مجموعة العمل المالي المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF).

أما على المستوى الإقليمي فقد قامت المملكة مع شقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإقرار الإستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب في عام 2002، وإعلان مسقط بشأن مكافحة الإرهاب في العام ذاته. ولقد وقعت مع باقي دول المجلس في العام 2004 على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب. أما على الصعيد الوطني فقد أقرت المملكة حزمة من القوانين والأنظمة المعنية بمكافحة الإرهاب وذلك من قبيل القانون رقم (58) لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية وتعديلاته والذي وضع تعريفاً للإرهاب وإستحدث نيابة للجرائم الإرهابية، والمرسوم بقانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، كما قامت ومنذ العام 2001 بتأسيس لجنة حكومية مكونة من ممثلين عن الوزارات والهيئات المختصة كي تتولى مسؤولية وضع السياسات الخاصة بحظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقامت بإستضافة المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه في نوفمبر 2014، والذي تم على إثره إعتماد إعلان المنامة حول سبل مكافحة تمويل الإرهاب، وتنفيذاً لتوصيات المؤتمر تم عقد ورشة عمل حول التبرعات الخيرية ومكافحة تمويل الإرهاب والتطرف العنيف بالمنامة في نوفمبر 2015، لتبادل الرؤى ووجهات النظر في كيفية حماية مؤسسات المجتمع المدني من مخاطر

الإرهاب والسبل الكفيلة للتصدي لتلك الظاهرة، مع عدم التأثير السلبي للأعمال الخيرية التي تقوم بها تلك المؤسسات.

السيد الرئيس،،،

وأخيراً فإننا نؤكد على موقف مملكة البحرين ، الثابت والراسخ الرافض لكل صـــور الإرهاب و أشـكاله، مهما كانت أسـبابه و دوافعه و الجهة التي تقف وراءه وتموله، وإن مملكة البحرين ملتزمة وستظل مع الدول الشقيقة في المنطقة وبالتعاون مع المجتمع الدولي في العمل على دحر هذا الخطر.

وشكرا سيدي الرئيس،،